الدعم المستمر للقطاعات الحيوية أسهم في المحافظة على استقرار السوق المحلي وتأمين السلع الأساسية بسلاسة ووفرة

التعاون الحكومي مع الاتحادات الإنتاجية ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي

- اتحاد المزارعين وفر المنتجات الزراعية للسوق المحلي رغم التحديات واضطرابات سلاسل الإمداد
- اتحاد الصيادين نجح في تأمين احتياجات السوق من مختلف الأسماك والسيطرة على الأسعار
- حلول مستقبلية لتعزيز الاكتفاء الذاتي من الأسماك منها مشروع الاستزراع بإشراف اتحاد الصيادين
- إنتاج البيض المحلي يتجاوز 140٪ من احتياجات السوق.. والدواجن بين 60 و70٪

كونا: أظهرت الكويت كفاءة عالية في إدارة ملف الأمن الغذائي في مواجهة تداعيات الأحداث الراهنة في المنطقة على سلاسل الإمداد العالمية من خلال تنسيق حكومي متواصل مع الاتحادات الإنتاجية ودعم مستمر للقطاعات الحيوية ما أسهم في المحافظة على استقرار السوق المحلي وتأمين السلع الأساسية بكل سلاسة ووفرة.

وأثبت التعاون الحكومي مع الاتحادات الإنتاجية أنه ركيزة أساسية في المحافظة على المنظومة الغذائية وتعزيز دعم المنتج الوطني وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي وأعطى هذا التكاتف نموذجا نوعيا عزز قدرة الدولة على مواجهة تداعيات الأزمات ودعم توجهاتها نحو تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مختلف السلع بالشكل المعهود وتعزيز ودعم المنتج الوطني. فالاتحاد الكويتي للمزارعين ساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتوفير الخضراوات للأسواق ما أسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد خصوصا مع تأثر حركة النقل عبر مضيق هرمز.

كما أدى اتحاد صيادي الأسماك دورا مهما في تأمين البروتين البحري من خلال تكثيف عمليات الصيد والاستيراد عبر مسارات بديلة في وقت حافظ الاتحاد الكويتي لمنتجي الألبان على استقرار إنتاج وتوزيع منتجات الألبان، فيما عمل اتحاد منتجي الدواجن على تأمين اللحوم البيضاء والبيض وتلبية الطلب المتزايد في السوق المحلي.

اتحاد المزارعين

وأكد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين أحمد العدواني لـ «كونا» أن الاتحاد وفر مختلف المنتجات الزراعية للسوق المحلي، لا سيما الخضراوات الاستهلاكية اليومية على الرغم من التحديات التي فرضتها الظروف الراهنة واضطرابات سلاسل الإمداد.

وقال العدواني إن المزارعين الكويتيين تمكنوا من توفير جميع المنتجات للسوق المحلي وهو ما تؤكده الأرقام بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ووزارة التجارة والصناعة، حيث شهد السوق الكويتي أسعارا مناسبة وفي متناول المستهلك.

وأضاف أن الارتفاع الذي شهدته بعض الأصناف خلال الفترة الماضية يعتبر ارتفاعا موسميا طبيعيا يحدث خلال فترة الانتقال من الشتاء إلى الصيف ويستمر عادة من 10 إلى 25 يوما.

وأوضح أن الاتحاد حافظ على استقرار السوق من خلال توزيع المنتجات على الجمعيات التعاونية باعتبارها الأقرب إلى المستهلك، لافتا إلى أنه على الرغم من أن الدول التي كانت تصدر إلى الكويت مثل الأردن وسورية وتركيا أوقفت التصدير سواء بسبب مشاكل النقل أو ارتفاع الأسعار لديها وحرصها على تأمين أسواقها المحلية فإن المزارع الكويتي تمكن من سد هذا النقص.

وذكر أن الحكومة قدمت دعما كبيرا للقطاع الزراعي حيث منحت اتحاد المزارعين أسواقا مخصصة لاستقبال المنتج المحلي بالإضافة إلى دعمها للقطاع في مادة الديزل ودعما ماليا من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لجميع المنتجات المسجلة لديها إلى جانب توفير المياه المعالجة ودعم الكهرباء، حيث لم يشهد القطاع الزراعي أي انقطاعات خلال الفترة الماضية رغم الظروف والحرب، مبينا أن القطاع الزراعي لم يواجه سوى تحديات محدودة وبسيطة لم تؤثر على الإنتاج أو تدفق المواد الغذائية إلى السوق الكويتي، مشيرا إلى أن «الوضع كان مستقرا حتى في أسوأ الظروف ولم نواجه أي مشكلات مؤثرة».

وفيما يتعلق بالمرحلة المقبلة أكد العمل على تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وأن «الاتحاد يعمل على تنسيق الدعم بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ووزارة التجارة خلال الفترة المقبلة بهدف تأمين وتنظيم المنتج الزراعي الكويتي ودعم المزارع لاستمرارية الأمن الغذائي».

اتحاد الصيادين

من جانبه، أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك عبدالله السرهيد أن القطاع نجح في تأمين احتياجات السوق المحلي من الأسماك والسيطرة على الأسعار رغم التحديات التي فرضتها توترات الحرب الحالية وما نتج عنها من إغلاق مضيق هرمز وتعطل حركة النقل والإمدادات.

وقال السرهيد إن الأزمة جاءت بشكل مفاجئ وتزامنت مع فترة انخفاض أعداد العمالة في قطاع الصيد نتيجة سفر عدد كبير منهم في إجازات موسمية بعد انتهاء موسم الروبيان ما أدى إلى نقص في القوى العاملة إلا أن نحو 245 مركبا واصلت العمل يوميا دون توقف لضمان استمرار الإنتاج.

وأوضح أن الصيادين كثفوا جهودهم لتعويض النقص في المعروض إلى جانب الاستمرار في استيراد الأسماك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ما أسهم في استقرار السوق ومنع ارتفاع الأسعار مشيرا إلى أن أسعار بعض الأنواع شهدت انخفاضا ملحوظا مقارنة ببداية الأزمة، حيث تراجع سعر سمك الزبيدي من نحو 25 دينارا للكيلوغرام إلى ما بين 5 و9 دنانير حسب الحجم.

وأضاف أن إغلاق حركة الطيران خلال بداية الأزمة دفع إلى البحث عن بدائل لعمليات الاستيراد، حيث تم اعتماد النقل عبر دول إقليمية من بينها الشحن من باكستان والهند إلى دولة الإمارات ومن ثم نقلها برا إلى الكويت، مشيدا بتعاون الجهات الحكومية، لا سيما الهيئة العامة للغذاء ووزارتي التجارة والبلدية والجمارك في تسهيل دخول الشحنات بسرعة للحفاظ على جودتها.

وأشار إلى أن السوق المحلي يشهد حاليا استقرارا في الأسعار وتوافرا في المعروض، مؤكدا أن الوضع تحت السيطرة ولا توجد أي أزمة في توفير الأسماك وأن الأسعار الحالية تعد ضمن المعدلات الطبيعية.

وفيما يتعلق بخطط تعزيز الأمن الغذائي أوضح أن الاتحاد وضع حلولا استراتيجية من بينها فتح جون الكويت وجزيرة بوبيان لزيادة الإنتاج المحلي بما يحد من الاعتماد على الاستيراد مستقبلا، مشيرا إلى وضع خطط لتنظيم صرف الديزل وفق منهجية مدروسة تضمن الاستخدام الأمثل وتقليل الهدر حيث أسهمت هذه الخطوة في خفض الاستهلاك بنسبة 50٪ إذ أصبح الديزل يغطي فترات عمل أطول للسفن البحرية ما ينعكس إيجابا على استمرارية الإنتاج.

وعن الدروس المستفادة من هذه الأزمة أفاد السرهيد بأن هناك حلولا مستقبلية لتعزيز الاكتفاء الذاتي من بينها مشروع استزراع الأسماك بإشراف الاتحاد بما يسهم في دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

اتحاد منتجي الدواجن

بدوره، أكد رئيس اتحاد منتجي الدواجن عزارة الحسيني استقرار السوق المحلي وتوافر المنتجات الأساسية من الدواجن والبيض، مشيرا إلى عدم وجود أي انكشاف في المنتجات الغذائية الرئيسية رغم الظروف الاستثنائية التي تشهدها المنطقة.

ولفت الحسيني إلى وجود ارتفاعات طفيفة في بعض الأسعار تعود بالدرجة الأولى إلى سلوك استهلاكي قائم على التخزين بدافع القلق، حيث يلجأ بعض المستهلكين إلى شراء كميات تفوق احتياجاتهم ما يسبب ضغطا مؤقتا على المعروض، مؤكدا أن «المخزون الاستراتيجي متوافر ولا توجد أي مؤشرات على أزمة حقيقية في السوق وإنما تباين محدود في الأسعار».

وفيما يتعلق بقطاع الدواجن أكد توافر جميع المنتجات بما يشمل الدجاج الحي والمبرد والمجمد إضافة إلى المقطعات والبيض، مبينا أن هذه المنتجات متوافرة بشكل مستقر في السوق المحلي.

وأشار إلى أن إنتاج البيض المحلي في الكويت يتجاوز 140٪ من احتياجات السوق ما يعكس تحقيق فائض في هذا المنتج في حين يغطي إنتاج الدواجن المحلية ما بين 60 و70٪ من إجمالي احتياجات السوق.

وعزا عدم وصول نسبة الاكتفاء الذاتي في الدواجن إلى 100٪ إلى طبيعة السوق وتنوع تفضيلات المستهلكين، موضحا أن «المستهلك لديه خيارات متعددة فهناك من يفضل المنتج المحلي وآخرون يفضلون المستورد مثل البرازيلي أو الأوكراني وهو ما يجعل السوق يعتمد على مزيج من المصادر».

وبين أن قطاع الدواجن تأثر جزئيا بارتفاع أسعار الأعلاف نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد إلا أن الكويت تمكنت من التعامل مع هذه التحديات بفضل التعاون الإقليمي عبر الموانئ الخليجية خصوصا ميناء جدة في المملكة العربية السعودية ما أسهم في استمرار تدفق الإمدادات.

وأكد أن الاتحاد اتخذ إجراءات تنظيمية بالتنسيق مع الجهات الحكومية لا سيما وزارة التجارة والصناعة لضمان استقرار السوق شملت توزيع المنتجات بشكل يومي وعادل على مختلف منافذ البيع والجمعيات التعاونية بما يحد من أي ممارسات احتكارية ويعزز من توافر السلع.

اتحاد منتجي الألبان

من جهته، قال رئيس اتحاد منتجي الألبان الطازجة في الكويت عبدالحكيم الأحمد إن قطاع الألبان المحلي واصل إنتاج الحليب الطازج خلال الأزمة الراهنة رغم التحديات التي واجهت سلاسل الإمداد، لافتا إلى أن عدد مزارع الإنتاج يبلغ نحو 50 مزرعة إلى جانب شركات وطنية تسهم في دعم السوق المحلي، موضحا أن أبرز التحديات تمثلت في اضطراب توريد الأعلاف، حيث تأثرت الإمدادات بشكل ملحوظ نتيجة الأوضاع في المنطقة ما انعكس على كلفة الإنتاج واستمراريته خاصة أن الإمدادات القادمة عبر الخليج العربي شهدت توقفا مؤقتا.

وبين الأحمد أن الاتحاد لجأ إلى بدائل لتأمين الاحتياجات من خلال التواصل مع شركات في المملكة العربية السعودية واستيراد الأعلاف برا رغم ارتفاع التكلفة إذ ارتفع سعر طن العلف من نحو 90 دينارا مدعوما إلى حوالي 150 دينارا.

وأضاف أن إجمالي إنتاج مزارع الاتحاد يبلغ نحو 270 طنا يوميا من الحليب الطازج وهو ما يغطي ما بين 20 و30٪ من احتياجات السوق المحلي واصفا هذه النسبة بأنها «محدودة في ظل الطلب المتزايد».

وأشار الأحمد إلى ضرورة تعزيز المخزون الاستراتيجي للأعلاف لمدة لا تقل عن 3 أشهر من خلال التنسيق مع الجهات المختصة مع استمرار الدعم الحكومي والتنسيق المشترك بين الجهات المعنية والقطاع الخاص لضمان استقرار إنتاج الألبان وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد خلال الأزمات.

■ إنتاج 270 طناً يومياً من الحليب الطازج يغطي بين 20 و30٪ من احتياجات السوق المحلي

إعلان

تقدم السادة/ **شركة المحطه التجارية**

بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: **2026/00510**

شركة ستيل ريكون اندستريز اس دي ان بي اتش دي

الجنسية / ماليزيا

موزع لمنتجات الوكيل: أنظمة إطفاء الحريق بالغاز الخامل المعتمدة من UL والمسجلة لدى FM (ويشار اليها فيما بعد باسم Inertec)

على أن تكون المدة من 2026/01/21 إلى 2028/12/31

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٥/١٤ - قاعة ٥ - الدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٧٤٥ بيوع/٣.

المرفوعة من: ١- جابر ثامر جابر العنزي ٢- منصور ثامر جابر العنزي
٣- جميله ثامر جابر العنزي ٤- مني ثامر جابر العنزي
٥- انتصار ثامر جابر العنزي ٦- سمية ثامر جابر العنزي
ضد: ورثة المرحوم / ثامر جابر خلف العنزي والمرحومة عمشه عليان محمد والمرحوم/ سعود ثامر جابر خلف العنزي وهم:
١- فاطمة دنيف سفاح ٢- عقيله دحام لهمود الظفيري
٣- نواف ثامر جابر خلف العنزي ٤- محمد ثامر جابر خلف العنزي
٥- مشعل ثامر جابر خلف العنزي ٦- شيخه ثامر جابر خلف العنزي
٧- مشاعل ثامر جابر خلف العنزي ٨- عامر ثامر جابر خلف العنزي
٩- فضيله ثامر جابر خلف العنزي ١٠- نافع ثامر جابر خلف العنزي
١١- ناصر ثامر جابر خلف العنزي ١٢- نوفه ثامر جابر خلف العنزي
١٣- نصره ثامر جابر خلف العنزي ١٤- بشاير نايف ثامر جابر خلف العنزي
١٥- شفيه محمد منصور العجمي
١٦- مدير عام الهيئة العامة لشئون القصر بصفته وصيا على القصر ورثة المرحوم/ ثامر جابر خلف العنزي (حمد ثامر جابر خلف العنزي) ووصيا على القصر ورثة المرحوم / سعود ثامر جابر خلف العنزي وهم (عمشه سعود ثامر جابر خلف العنزي) والمحجور عليها ناديه جابر ثامر خلف العنزي.
١٧- رئيس إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بصفته.
١٨- وفاء ثامر جابر خلف العنزي.

أولاً: أوصاف العقار وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة

عقار الوثيقة رقم (١٩٩٢/٧٦١٢) الواقع في منطقة الجهراء - قسيمة رقم (٣٠٤) قطعة (٣) من المخطط رقم (م/٢٧٣٣٢) ومساحته (٤٠٠م٢) وقد صدر على العقار عقد هبة برقم ٢٠٠٥/٧٣٨٠ وذلك بالمزاد العلني بسعر أساسي مقداره/ ٢٣٣٢٨٠ د.ك (مائتان وثلاثة وثلاثون ألفاً ومائتان وثمانون ديناراً كويتياً).

ملاحظة: مخالفات ١- زيادة بنسبة البناء في الدور الأول . ٢- البناء خارج حدود القسيمة والتعدي على أملاك الدولة.

المعاينة: بجلسة ٢٠٢٣/٢/٢٨ تم الانتقال لمعاينة عقار النزاع والكائن في منطقة الجهراء قطعة ٣ شارع رقم ٥ قسيمة رقم ٣٠٤ منزل رقم ٧٤، وذلك بحضور وإرشاد المدعي الأول السيد جابر ثامر جابر العنزي، ووكيل المدعين السيد محمد عبد الله غريب فرحان، والمدعى عليها الثانية السيدة عقيلة دحام لهمود الظفيري، والمدعى عليه العاشر السيد نافع ثامر جابر العنزي وتخلف باقي الخصوم عن الحضور رغم صحة إعلانهم، كما حضر خبير الدراية من الإدارة السيد سعد عبيد الله الديحاني المستعان به لمعاونتنا على تنفيذ المأمورية، حيث تمت المعاينة على النحو الآتي:

١- عقار النزاع منزل سكني قديم الإنشاء، مكسو بالطابوق الجيري من الخارج، مساحته ٤٠٠م٢ ويطل على شارع واحد.

٢- لعقار النزاع مدخلان رئيسيان وهو مكون من دورين أرضي وأول.

٣- يتكون الدور الأرضي من ديوانيتين وحمامهما، بالإضافة إلى أربع غرف نوم وحمامين ومطبخين وصالتين ومخزن.

٤- يتكون الدور الأول من ثلاث غرف نوم وحمام وموزع للغرف.

٥- لا توجد إنشاءات بالسطح سوى بيت الدرج.

٦- يخلو عقار النزاع من أي مصعد، وتكييفه بنظام الوحدات.

٧- أفاد وكيل المدعين وأقر المدعى عليه العاشر بأن المنتفع بعقار النزاع حاليا، هم السيدة فاطمة دنيف سفاح، والمحجور عليها السيدة نادية ثامر جابر خلف العنزي والسيدة شيخة ثامر خلف العنزي، والسيدة عقيلة دحام لهمود الظفيري، والسيد مشعل ثامر جابر خلف العنزي، والسيدة مشاعل ثامر جابر خلف العنزي والسيدة وفاء ثامر جابر خلف العنزي، والقاصر/حمد ثامر جابر خلف العنزي.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/٥/١٣ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٧٦٨ بيوع/٢.

المرفوعة من: ورثة المرحوم / مفرح طاحوس عوض ماطر العتيبي
١- فايز طاحوس عوض ماطر العتيبي
٢- طاحوس مفرح طاحوس العتيبي عن نفسه وبصفته من ورثة المرحوم/مفرح طاحوس عوض ماطر العتيبي
ضد: أولاً: ورثة المرحوم / مفرح طاحوس عوض ماطر العتيبي (وهم بخلاف الطالبين)
١- جوزه مفرح طاحوس العتيبي ٢- الجازي مفرح طاحوس العتيبي
٣- العنود مفرح طاحوس العتيبي ٤- ساره مفرح طاحوس العتيبي
٥- عائشة مفرح طاحوس العتيبي ٦- موضي مفرح طاحوس العتيبي
٧- حليمة مفرح طاحوس العتيبي ٨- موضي طاحوس عوض العتيبي
٩- عبدالله طاحوس عوض العتيبي
ثانياً: مدير إدارة التسجيل العقاري - بصفته

أولاً: أوصاف العقار: كما هو وارد بشهادة أوصاف البلدية

عقار الوثيقة رقم (٢٠٢٥/٦٤٨٦) الكائن في منطقة القرين - قسيمة (٢٨٦) قطعة (٣) - مخطط (م/٢٧٠٤٦) - مساحة (٤٠٠م٢) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره (٥٥٠٠٠ د.ك) خمسمائة وخمسون ألف دينار كويتي.

•• ورد بشهادة الأوصاف:
العقار سكن خاص مكون من سرداب + أرضي + أول + جزء من السطح.

•• يوجد مخالفات: بناء بالدور الأرضي + الأول في واجهة العقار ويوجد بناء زايد بالسطح غرفة ويوجد بناء مواد خفيفة بالسطح (كيربي) ويوجد محضر مخالفة رقم ٣١٨٨ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٤.

•• ووفقا لما ورد بتقرير الخبير المرفق:
- العقار الكائن القرين - قطعة ٣ - شارع ٢٣ - منزل ٢ - قسيمة ٢٨٦ وتحمل الرقم الآلي ١٤٧٩٦٦٢٨ وذلك بحضور وإرشاد المدعيين وتخلف المدعى عليهم عن الحضور وبحضور السيد خبير الدراية/طارق عبد الله المعجل حيث تمت المعاينة على النحو التالي:
- العقار عبارة عن سكن خاص يقع على زاوية ويتكون من سرداب ودور أرضي وأول ونصف ثاني والكساء الخارجي من حجر أردني لون أبيض وهو على النحو التالي:
١- السرداب: يتكون من دورة مياه خارجية مع مغسلة + صالة + دبوانية + ٢غرفة وتكييف السرداب عبارة عن وحدات.
٢ - الدور الأرضي: يتكون من صالة استقبال + ٢ غرفة بينهما دورة مياه + دورة مياه مع مغسلة + غرفة + غرفة خادمة + مخزن + مطبخ + دورة مياه خارجية والتكييف عبارة عن تكييف مركزي (لا يعمل) ووحدات.
٤- الدور الأول (مؤجر): يتكون من صالة + ٢ غرفة ماستر مع دورة مياه + ٢ غرفة بينهما دورة مياه + غرفة + دورة مياه + مطبخ والتكييف عبارة عن تكييف مركزي (سنترال).
٥- نصف الدور الثاني: يتكون من صالة + غرفتين + دورة مياه + مطبخ والتكييف عبارة عن وحدات.
- قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار على الطبيعة وقام بالاطلاع على ملف الدعوى وما به من أوراق ومستندات تمهيدا لتقدير قيمة العقار.
- العقار موضوع النزاع مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة والحدود للوثيقة رقم ١٣٥٧٢/١٩٩٩ وبمساحة ٤٠٠م٢.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

النيابة العامة
نيابة التنفيذ الجنائي

إعلان حكم غيابي جزائي

بعد الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم 100 لسنة 2021 حصر نيابة الأموال العامة والمقيدة برقم 22 لسنة 2021 جنايات غسل الأموال، والمحكوم بها على/ محمد علي عباس مرسي أحمد - مصري الجنسية - يحمل رقم مدني: 287021107166.

أصدرت محكمة الجنايات بتاريخ 2022/6/9 حكماً غيابياً يقضي:-

بمعاقبة المتهم بالحبس المؤبد مع الشغل والنفاذ وأمرت بعزله من وظيفته، وإلزامه برد مبلغ 113900 د.ك (مائة وثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة دينار كويتي)، قيمة ما استولى عليه، مع إلزامه بغرامة قدرها ضعف ذلك المبلغ، ومصادرة المحررات المزورة المضبوطة وذلك عما أسند إليه من اتهام للارتباط، مع إبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة المقضي بها عليه، بإحالة الدعوى المدنية المرفوعة من/ محمد ناهس عشوي العنزي قبل المتهم إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها وعلى إدارة الكتاب تحديد جلسة لنظرها وإخطار الخصوم بها.

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم وتكلف جميع جهات الأمن تنفيذه طبقاً لنص المادة 188 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، والمادة 22 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

مدير نيابة التنفيذ الجنائي